

## كلمة

سعادة الدكتور / يوسف بن طراد السعودون  
وكيل وزارة الخارجية للشئون الاقتصادية والثقافية  
رئيس وفد المملكة العربية السعودية إلى  
المؤتمر الثالث المعني بالدول الأقل نموا  
المنعقد ببروكسل خلال الفترة  
١٤ - ٢٠ مايو ٢٠٠١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ، ،  
أصحاب المعالي والسعادة ،  
السيدات والسادة ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يشرفني باسم المملكة العربية السعودية ان احبيكم، داعيا الله جلّت قدرته ان يكمل بالنجاح جهود هذا المؤتمر في بلورة مواقف دولية مشتركة تساعد على تهيئة المناخ المناسب الذي يحقق الرخاء المأمول لشعوب دول العالم.

ويسرني في هذه المناسبة ان اتقدم بالشكر الجزيل للاتحاد الاوربي على استضافته للمؤتمر الثالث المعني باقل الدول نموا، ومملكة بلجيكا التي تفضلت برعاية هذا المؤتمر وتقديم التسهيلات اللازمة لانعقاده، كما لا يفوتني ان اشكر معالي الامين العام للامم المتحدة السيد كوفي عنان على رعايته لهذا المؤتمر.  
السيد الرئيس .،

من خلال الفعاليات المتعددة للمؤتمر ، استمعت خلال اليومين الماضيين لعدد كبير من الكلمات والمدخلات المطروحة ، ومن استغرابي أن الحجم الأكبر منها ركز على موضوع ماذا يجب أن تعمله الدول الأقل نموا ، وليس ماذا يجب أن يعمل لتلك الدول .

ومن المستغرب أيضا ضخامة الشروط المتعددة المطلوب فرضها على الدول الأقل نموا ، والتي بعضها يمكن وصفها أنها خيالية ومجحفة، بل أنها تتماهى لحد اغفال مبدأ السيادة لتلك الدول ، وأيضا اغفال المبادئ والقيم لمجتمعات تلك الدول .

إن موقف المملكة العربية السعودية في هذا الصدد واضح وراسخ، ويتمثل في أهمية وضرورة بذل الدعم الغير مشروط للدول الأقل نموا ، فتلك الدول إن كانت فقيرة ماديا ، فهي ثرية بقيمتها ومبادئها وحضاراتها.

السيد الرئيس ،،

تعتر المملكة العربية السعودية بانها كانت ولا زالت عضوا فعالا في مختلف الانشطة التي تقوم بها الامم المتحدة، وانها، وعلى الرغم من كونها دولة نامية، لم تألو جهدا او تتردد في تقديم يد العون والمساهمة بالعمل التنموي في الدول النامية والاقل نموا.

فقد بلغ الدعم الرسمي الذي قدمته بلادي للدول النامية والاقل نموا، ما يقارب (٧٦) مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٣ - ٢٠٠٠م، شكلت ما نسبته ٤% من المتوسط السنوي من اجمالي ناتجها القومي، وبهذه النسبة كانت الاعلى بين جميع دول العالم. وشمل ذلك الدعم مساعدات غير مستردة وقروض انمائية ميسرة استفادت منها (٧٣) دولة وذلك عبر القنوات الثنائية ومتعددة الاطراف. وقد حظيت الدول الاقل نموا بنصيب وافر من الدعم، فمن بين (٤٩) دولة مصنفة من قبل الامم المتحدة كدول اقل نموا، استفادت (٤٤) دولة منها من اجمالي المساعدات والقروض المقدمة. وبالإضافة الى ذلك اسقطت المملكة العربية السعودية ديون بلغت (٦) مليارات دولار، استفادت منها احدى عشرة دولة نامية من ضمنها عدد من الدول الأقل نموا.

السيد الرئيس ،،

يشهد عالمنا حاليا تبلور ظاهرة جديدة تم التعرف على تسميتها بالعولمة، تسعى الى ازالة الحواجز والتحرير التام لحركة السلع والخدمات. وفي هذا الصدد اود ان اقتبس ما تفضل به صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء في كلمته التي القاها بمؤتمر القمة للامم المتحدة الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٠م، حيث اشار سموه الى "ان هذه الظاهرة بالرغم من انها تحمل بين طياتها فرصا جديدة لاثرء التواصل الحضاري والانساني وفرصا واعدة لتقوية الاواصر بين بني الانسان، غير ان هذا الجانب

المشرق للعولمة يقابله جانب مظلم لا يجوز ان نتجاهله، ويتضمن مخاطر وتهديد على وجه الخصوص للمجتمعات الصغيرة والفقيرة في اسرتنا الدولية، ان هناك مجتمعات عديدة تخشى ذوبان هويتها الاصلية في ظل تيار الغزو الالكتروني وهناك مجتمعات اخرى ستواجه خطر التدهور الاقتصادي او الافلاس التام حين تتعرض اقتصادياتها الضعيفة لمنافسة اقتصاديات اقوى واكثر رسوخا".

السيد الرئيس ،،

ان مسيرة التنمية لدى الدول النامية والاقبل نموا لم تكن بمنأى عن التغيرات المتسارعة التي شهدتها عالمنا خلال السنوات الماضية، وما صاحبها من تداعيات اثرت سلبا على الانشطة الاقتصادية لديها وادت الى تراجع حاد بمعدلات النمو الاقتصادي وارتفاع في مستويات الفقر. حيث تقلص نصيب تلك الدول في التجارة العالمية بفعل التقلب الحاد باسعار صادراتها الرئيسية من السلع الاولية، وانخفاض حجم الاستثمارات الاجنبية، وارتفاع الديون الخارجية.

كما ان تلك الدول عانت كثيرا بسبب السياسات الحمائية التي فرضت ضد صادراتها من قبل الدول الصناعية المتقدمة. فقد قدر البنك الدولي التكاليف المادية التي تكبدتها الدول النامية والاقبل نموا بسبب فرض السياسات الحمائية وسياسة مكافحة الاغراق ضد منتجاتها بنحو ١٠٠ مليار دولار سنويا. ومن جانب اخر بلغ حجم الاعانات الزراعية لدى الدول الصناعية، والتي كان متوسطها ٢٦٦ مليار دولار سنويا خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩م، او ما يوازي خمسة اضعاف مستوى اجمالي الدعم الرسمي المتجه نحو الدول النامية والاقبل نموا.

السيد الرئيس ،،

من الضروري ان تفي الدول المانحة الصناعية المتقدمة، بتنفيذ التزاماتها تجاه دعم العمل التنموي في الدول النامية والاقبل نموا، وتحقق النسبة

المطلوبة من الدعم الرسمي المقررة بنسبة (٧،٠ %) من اجمالي الناتج القومي، وان تبادر سريعا بتخفيف الديون المستحقة على الدول الاقل نموا لتمكينها من مواجهة متطلبات التنمية المستدامة لديها.

كما انه من الضروري السعي لتحقيق اندماج جميع الدول وبالذات الاقل نموا منها في الاقتصاد العالمي على أسس منصفة تتيح فرصا متكافئة للاستفادة من الخصائص الايجابية لتحرير التجارة، وأن تستجيب الدول الصناعية المتقدمة لاهتماماتها وفي مقدمتها التنفيذ الكامل للالتزامات والاتفاقيات الموقعة عليها في ظل منظمة التجارة العالمية، وتتيح الفرصة لمنتجات الدول النامية والاقل نموا بالانفاذ الى أسواقها بشكل اكبر.

السيد الرئيس ،،

اننا على ثقة بأن هذا الحضور المميز سوف يسهم في الخروج بتوصيات عملية وواقعية من شأنها خدمة قضايا التنمية في الدول الاقل نموا وتعزيز التعاون البناء بين أعضاء الاسرة الدولية على أسس من التكافؤ والتوازن في تبادل المنافع وخدمة المصالح المشتركة في ظل المفهوم الحقيقي للاعتماد المتبادل، ليعم الأمن والاستقرار والرخاء ربوع عالمنا الواحد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،